أكدت أن هذا الإجراء يأتي حفاظا على المال العام وصحة المستفيدين

«التجارة»: إيقاف صرف التموين في «جمعية السرة» بسبب «الإهمال»

أعلنت وزارة التجارة والصناعة ايقافها صرف مواد التموين بفرع تموين جمعية السرة التعاونية بسبب استمرار المخالفات المرتكبة من الجمعية والمتمثلة في "الاهمال المستمر وعدم الالتزام بنظافة وصيانة الفرع وكذلك عدم توفير الشروط اللازمة للمحافظة على الغذاء".

وافادت الوزارة في بيان صحفي امس السبت بأن الهدف من الايقاف هو المحافظة على أرواح وسلامة المواطنين جراء عدم توفير الجمعية الوسائل اللازمة والكافية للحفاظ على المواد التموينية ومنع تعرضها للتلف أو الفساد مما ينتج عنه أضرارا صحية تؤثر على سلامه المواطنين الذين يتناولون هذه المواد.

وأضافت الوزارة أنها بعد ملاحظتها سوء حالة الفرع منذ فترة خاطبت الجمعية عدة مرات واجتمعت مع المسؤولين فيها وطلبت منهم ضرورة تعديل الوضع القائم لكن الحال استمر على ما هو عليه دون اي تغيير رغم التعهدات التي قطعتها على نفسها بمعالجة الملاحظات والمخالفات.

وأشارت الى أن الجمعية تتقاضى نسبة من بيع هذه المواد نظير الخدمات التي تقدمها والتي لا تليق بأهالي بمنطقة السرة وأن هذا الإجراء يأتي حفاظا على المال العام وصحة المستفيدين.

وقالت إنها ستوفر البديل لضمان تقديم الخدمة المناسبة التي تليق بأهالي السرة والحفاظ على المال العام مبينة حرصها على إيصال المواد التموينية للمواطنين بجودة عالية وأسعار مناسبة وتوفير أماكن تخزين تحافظ عليها وتمنع تعرضها للتلف أو الفساد.

وأكدت انها لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي مخالف سواء كان جمعية تعاونية أو غيرها واضعة صحة المواطنين نصب أعينها وعدم تعرض حياتهم لأي مكروه لا قدر الله.

ولفتت الى انها بدأت في تطبيق اللوائح الخاصة بفروع التموين وسيشمل هذا الاجراء جمعيات اخرى ولن تتوقف حتى يتم تلافي كل الملاحظات.

ودعت الوزارة المستهلكين للابلاغ عن أي مخالفة على أرقام الشكاوى 135 التي تعمل على مدار الساعة في جميع المحافظات مبينة أن فرق الرقابة فيها تتابع الأسواق وتقوم بحملات تفتيش مستمرة.

شعار وزارة التجارة

في إطار سعيه الدائم لخدمة جميع شرائح المجتمع

«الوطني» يواصل دعم الجمعية الكويتية لاختلافات التعلّم

البنك يواصل دعم الجمعية الكويتية لاختلافات التعلّم

قدّم بنك الكويت الوطني رعايته السنوية للجمعية الكويتية لاختلافات التعلّم "KALD" بهدف دعم الطلبة الذين يعانون من اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة وصعوبات التعلم. وتتضمن الرعاية نشاطات وفعاليات تربوية وترفيهية لهذه الفئة من الطلبة.

وفي هذه المناسبة، استقبلت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر رئيسة الجمعية الكويتية لاختلافات التعلّم KALD آمال الساير، حيث نوّهت بدور الجمعية في دعم الطلبة والشباب وتحفيزهم وتشجيعهم على إبراز مواهبهم.

وأكدت البحر على التزام بنك الكويت الوطني بخدمة المجتمع والمضي قدما باستراتيجيته لتنميته ليكون بذلك المؤسسة السباقة محلياً في توظيف مبادراتها الاجتماعية واستثمارها من اجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق يأتي دعمنا المتواصل لجمعية "KALD" التي تأخذ على عاتقها الاستثمار بقدرات الطلبة ذوي صعوبات التعلم وتطويرها.

وعن أهداف الفعاليات التي تنظمها"KALD" والخاصة بالشباب قالت الساير "إن KALD تسعى للارتقاء في اهدافها من خلال العمل الجدي والصادق في مساندة الطلاب ذوي اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة وصعوبات التعلم نفسيا واجتماعياً وأكاديمياً من خلال العمل على ثلاثة محاور وهي الطالب والمعلم والأسرة.

وأوضحت الساير أن KALD تهدف من خلال فعالياتها إلى استقطاب أكبر عدد من الطلبة والطالبات ممن يعانون من اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة وصعوبات التعلم وتوفير العناصر النفسية والمعنوية التي يحتاجونها من خلال اسلوب تعليمي متطور وهادف. وقد أشادت بالتعاون المتواصل لبنك الكويت الوطني ودعمه لأهداف الجمعية ونشاطاتها التطوعي من خلال التزامه السنوي مع الجمعية وحرصه على نجاح ووصول مبادرتنا إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب والطلاب من هذه الفئة.

«التجاري» يعين تميم الميعان مديراً لقطاع الالتزام الرقابي والحوكمة

تميم الميعان

أفاد البنك التجاري بتعيين تميم خالد الميعان مديراً عاماً لقطاع الالتزام الرقابي والحوكمة . وتحقيقاً لمبدأ الاستقلالية فإن الميعان سيعمل بتبعية وظيفية مباشرة لأحد اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي.

وجدير بالذكر أن الميعان يتمتع بخبرة في مجال الإشراف والرقابة والالتزام والقوانين والتعليمات المنظمة لأعمال البنوك من خلال عمله لفترة تناهز 18 عاماً في كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية.

والبنك التجاري الكويتي إذ يرحب بانضمام تميم خالد المعيان لأسرة التجاري، فإنه يتمنى له كل التوفيق والسداد في مهام عمله.

«الخليج» يعلن الفائز بجائزة الـ 25 ألف دينار

أعلن بنك الخليج أنه سيجري السحب الربع سنوي الثاني لحساب الراتب لهذا العام، والاعلان عن صاحب الحظ السعيد الفائز بجائزة نقدية قيمتها 25،000 دينار كويتي، وذلك يوم غد الإثنين الموافق 9 يوليو الجاري، على الهواء مباشرةً عبر إذاعة راديو نبض الكويت 88.8 إف إم، من خلال برنامج "ديوانية الباقوت والأنصاري" في تمام الساعة 1:30 ظهراً.

وقد صمم حساب الراتب الجديد خصيصاً للعملاء الكويتيين ممن يحولون رواتبهم إلى بنك الخليج للاستفادة من العديد من العروض المميزة. منها فرصة الحصول على جائزة نقدية فورية قدرها 100 دينار كويتي أو الحصول على قرض بدون فوائد، شرط ألاّ يقل الراتب الذي يتم تحويله إلى بنك الخليج عن 500 دينار كويتي للتأهل لهذه العروض فور تحويل رواتبهم إلى بنك الخليج.

وبإمكان العملاء الجدد أيضاً الحصول على بطاقات فيزا وماستركارد الإئتمانية دون الحاجة لدفع الرسوم السنوية خلال العام الأول، مع إمكانية الحصول على قرض تصل قيمته إلى 70،000 دينار أو قرض إستهلاكي تصل قيمته إلى 15،000 دينار كويتي.

كما يتيح العرض لجميع العملاء الحاليين والجدد الذين يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الخليج من الدخول تلقائياً في السحوبات الربع سنوية للفوز بجوائز نقدية قيّمة، بما في ذلك 3 سحوبات ربع سنوية تبلغ قيمة كل منهما 25،000 دينار كويتي بالإضافة إلى السحب على الجائزة الكبرى والتي تبلغ قيمتها 250،000 دينار كويتي، أكبر جائزة لحساب الراتب في الكويت.

أحد فروع بنك الخليج

7.9 مليار دينار العجز المتوقع تغطيته من احتياطيات الدولة

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر يونيو عن الأسواق المالية، والذي يسلّط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

أعلنت MSCI المزود العالمي للمؤشرات عن انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشرها العالمي للأسواق الناشئة ابتداءاً من يونيو 2019 بعد أن كانت مستقله لدى MSCI .

و سيتم ضم السوق إلى المؤشر على مرحلتين ، الأولى خلال المراجعة النصف سنويه للمؤشر في مايو 2019 و الثانية خلال مراجعة الربع الثالث في اغسطس 2019 و الذي سيدعم قاعدة المستمرين في السوق و تحسين مستويات السيولة.

وفي الكويت، أعلنت MSCI أن بورصة الكويت سوف تظل تحت مجهر مؤشر MSCI للأسواق الناشئة للمراجعة و من ثم إعادة التصنيف في عام 2019. من ناحية أخرى، أقر مجلس الأمة الكويتي ميزانية الدولة المتوقعة لعام 2018 حيث تقدر الإيرادات للسنة المالية المنتهية في 31 مارس بمبلغ 15 مليار دينار كويتي، وتشكل إيرادات النفط 13.3 مليار دينار كويتي من إجمالي الإيرادات ، و من المتوقع زيادة الإنفاق بنسبة 8% إلى 21.5 مليار دينار كويتي. و حيث أبدت الحكومة قلقها حول استمرار الصرف من صندوق الإحتياطي العام لسد العجز السنوي ، ويقدر العجز الذي سيتم تغطيته من احتياطيات الدولة بنحو 7.9 مليار دينار كويتي بعد خصم 10 % من الإيرادات لصناديق الأجيال القادمة.

الكويتي فهد الجاسم رئيسا تنفيذيا بالوكالة لشركة «زين الأردن»

أعلنت مجموعة زين للاتصالات المتنقلة امس السبت تعيينها الكويتي فهد الجاسم رئيسا تنفيذيا جديدا بالوكالة لشركة (زين الأردن) التي تعمل في السوق الأردنية منذ 23 عاما.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر الخرافي في تصريح صحفي إن المجموعة تعول على الرئيس التنفيذي الجديد في إدارة شركة (زين الأردن) التي تعمل في أحد "أشد أسواق الاتصالات تنافسية على مستوى المنطقة والعالم".

وأضاف أن الشركة ستسعى للمحافظة على مكانتها أمام المشتركين وتحقيق مزيد من "النقلات النوعية والإنجازات في المستقبل" معربا عن امتنانه للرئيس التنفيذي السابق للشركة أحمد الهناندة وجهوده في إحداث التطور بمسيرة عملها طوال سبعة أعوام. من جانبه أكد الجاسم في تصريح مماثل حرصه على بذل المزيد من الجهد للمحافظة على المكانة التي تحتلها شركة (زين الأردن) من خلال استمرار استثمارات الشركة في سوق الاتصالات الأردني وتقديم أفضل الخدمات والسعي نحو جعل الأردن "مركزا إقليميا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجسيدا للرؤية الملكية".

«وربة» يعلن الرابحين بسحوبات «السنبلة»

أجرى بنك وربة سحوباته الشهرية والتي تتضمن: سحب السنبلة الشهري والأسبوعي ، هذا وقد تم إجراء السحوبات بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعه و موظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة لشهر يوليو، فقد فاز كل من تهانى محمد نعيم حماد شكرى سعود عبد العزيز حسن باقرب5آلاف دينار كويتي وكل من ضاري محمد عقله العلاطي و فاتن بهيج الصلخدىبـ10 آلاف دينار وهي الجائزة الكبرى. أما السحب الاسبوعي الثالث والعشرين لحساب السنبلة فقد توج 5 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: ياسين خالد ياسين مهلهل الياسين، مشارى عبد الهادى محمد الشمرى، سليمان فهيد مبارك الشامرى، عبد الوهاب بدر سيد عبد الوهاب الرفاعى، و سعد فهد ثويني الثويني.

واصلت الأسهم القيادية والتشغيلية تحكمها بمجريات التداول في السوق

«بيان»: البورصة حققت 1.06 مليار دينار مكاسب أسبوعية

- مؤشرا السوق الأول و العام تمكنا من كسر حاجز الـ 5 آلاف نقطة
- مكاسب القيمة الرأسمالية للبورصة بلغت 142.47 مليون دينار

قال تقرير شركة بيان الاسبوعي الصادر امس السبت لقد نجحت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي في تحقيق قفزة ملحوظة للمرة الأولى منذ تطبيق قرار تقسيم السوق في مطلع إبريل الماضي، وتمكنت من مواصلة ارتفاعها وتحقيق المكاسب لمؤشراتها الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي لتنهي تداولات الأسبوع الأول من الربع الثالث للعام الجاري بشكل إيجابي معوّضة بذلك معظم خسائرها التي سجلتها منذ بداية التقسيم، حيث استطاع كل من مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام من كسر حاجز الـ5.000 نقطة صعودا بينما لم يتمكن مؤشر السوق الرئيسي من اللحاق بنظيريه ليغلق دون نقطة التعادل بحوالي 80 نقطة.

وقد جاء ذلك الأداء بدعم من القوى الشرائية التي شهدها السوق خلال معظم جلسات الأسبوع، والتي تركزت في غالبيتها على الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في مؤشر السوق الأول خاصة في قطاع البنوك، كما تزامن مع ارتفاع نشاط التداول بشكل لافت، خصوصا على صعيد السيولة النقدية التي ارتفعت بشكل واضح خلال الأسبوع ووصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها منذ فترة طويلة، حيث سجلت في جلسة منتصف الأسبوع ارتفاعا بنسبة 144.60% ووصلت في جلسة يوم الأربعاء إلى مستوى 42.03 مليون دينار كويتي، وهو أعلى مستوى لها منذ بداية العمل بنظام تقسيم السوق، مما انعكس إيجاباً على قيمة التداول الإجمالية للأسبوع المنصرم، والذي بلغت حوالي 130.20 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 44.31% مقارنة مع الأسبوع قبل السابق.

الجدير بالذكر، أن بورصة الكويت تمكنت أخيرا من النهوض من سباتها العميق الذي طال انتظاره، إذ استطاعت أن تعوّض معظم خسائرها التي سجلتها منذ بداية تقسيم السوق، مستفيدة من موجة الشراء القوية التي تركزت على الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما الأسهم المدرجة ضمن مؤشر السوق الأول والتي شهدت عمليات تجميع واضحة في الفترة الأخيرة، بدعم من حالة التفاؤل التي سيطرت على شريحة كبيرة من المتداولين، خصوصا بعد ارتفاع مستويات السيولة النقدية بشكل لافت، واقتراب موعد انضمام بورصة الكويت لمؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة المحدد في سبتمبر المقبل، وإعلان شركة (MSCI) عن ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق لعام 2019، على أن تتم الترقية إلى مصاف الأسواق الناشئة في عام 2020، مما قد ينتج عنه تدفقات نقدية إلى السوق، ووضع البورصة على خارطة الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى استمرار عمليات التسييل لعدد كبير من الأسهم المدرجة لصالح حساب وزارة العدل – الإدارة العامة للتنفيذ، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة قيم التداول في البورصة خلال الجلسات اليومية من الأسبوع، مما جدد من ثقة المستثمرين في السوق، التي لا طالما كانت ضعيفة في الفترات الماضية، بينما تخللها بعض المخاوف من موجات بيع لاحقا لجني الأرباح، وذلك على الرغم من التأخر في تطبيق بعض التشريعات الجديدة وتمديد الجدول الزمني لإنجاز مشروع خصخصة السوق.

كما يشهد السوق هذه الفترة حالة من الحذر والترقب انتظاراً لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام المالي الجاري، تلك الفترة التي انتهت بنهاية شهر يونيو الماضي، وهو ما قد يدفع بعض المستثمرين للإحجام عن التعامل في السوق مؤقتاً انتظاراً للإعلان عن تلك النتائج بهدف تحديد أولوياتهم الاستثمارية في الفترة القادمة، ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن هذه النتائج تباعاً خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد حققت البورصة مكاسب أسبوعية قدرها 1.06 مليار دينار كويتي، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية مع نهاية الأسبوع الماضي إلى حوالي 28 مليار د.ك.، بارتفاع نسبته 3.95% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 26.94 مليار د.ك.؛ آخذين بعين الاعتبار انسحاب (الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس) من السوق خلال الأسبوع الماضي، حيث تم خصم قيمتها الرأسمالية البالغة حوالي 2.84 مليون د.ك. من إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق؛ وبذلك فقد وصلت مكاسب القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى 142.47 مليون د.ك. تقريباً، أي بارتفاع نسبته 0.51%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وقد واصلت الأسهم القيادية والتشغيلية تحكمها بمجريات التداول في السوق، لاسيما الأسهم البنكية التي استحوذت على أغلب السيولة النقدية المتداولة خلال الأسبوع الماضي، حيث بلغت قيمة تداولات قطاع البنوك حوالي 71.38 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل أكثر من 54% من سيولة السوق الإجمالية خلال الأسبوع البالغة حوالي 130.20 مليون دينار كويتي.

وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 151 سهماً من أصل 174 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 94 سهماً مقابل تراجع أسعار 41 سهم، مع بقاء 39 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5،180.40 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 5.62% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً نسبته 1.14% بعد أن أغلق عند مستوى 4،919.16 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5،087.64 نقطة بارتفاع نسبته 4.03%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 115 مليون سهم تقريبا، وذلك بارتفاع نسبته 37.97% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، كما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 44.31% ليصل إلى 26.04 مليون د.ك. تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها، فيما تراجعت مؤشرات الثلاثة قطاعات المتبقية. وعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع الاتصالات، حيث أقفل مؤشره عند 941.03 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 7.00%. تبعه قطاع البنوك في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 4.87% بعد أن أغلق عند 1،046.15 نقطة. في حين شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 4.32%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 928.67 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية والذي أغلق مؤشره عند 1،083.35 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 1.00%.

أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 7.69% مغلقاً عند مستوى 873.00 نقطة، فيما شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1،052.17 نقطة، بتراجع نسبته 0.88%. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع الرعاية الصحية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 998.53 نقطة، بتراجع نسبته 0.04%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 190.90 مليون سهم تقريباً شكلت 33.20% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 164.04 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 28.53% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.51% بعد أن وصل إلى 89.21 مليون سهم تقريباً.